مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص 967-984
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة ـحالة الجزائرـ

The Role of Startups in Achieving Sustainable Development: Algeria as a Case Study

صورية بوطرفة[1] *، نجوى نصرة[2]

[1] جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، Soraya.boutarfa@univ-tebessa.dz

[2] جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، nadjoua.nousra@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/08 تاريخ القبول: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/03/02

مستخلص:

تعد المؤسسات الناشئة start up رهان الجزائر وخيارها الأمثل للتنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الإقتصادية، إذ باتت تشكل الآلية الأهم والأداة الأفضل لتحقيق ألعاد التنمية المستدامة، مما يفرض على الجزائر من خلال تطبيق الأنموذج الاقتصادي الجديد زيادة الإهتمام بها والعمل على ترقيتها والرفع من فعاليتها، بهدف تحقيق البرامج الإنمائية بكفاءة ومواجهة العراقيل والتحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة، وسيتم في هذه الورقة البحثية توضيح ذلك من خلال عرض حالة الجزائر

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة؛ التنمية؛ التنمية المستدامة؛ الأنموذج الاقتصادي.

تصنيفات JEL: M13 ؛ Q01

Abstract :

Startups are Algeria's its ideal choice for economic diversification and economic dependence elimination. It have become the most important mechanism and the best tool for achieving sustainable development, which imposes on Algeria, through the application of the new economic model, to direct attention towards it and work to promote it and increase its effectiveness. This is with the aim of achieving development programs efficiently and encountering obstacles and challenges facing the sustainable development process. In this research paper, this will be clarified by presenting the case of Algeria

Keywords: startups, development, sustainable development, economic model.

JEL Classification: M13 ; Q01 ;

* المؤلف المرسل.

مقدمة

أصبحت المؤسسات الناشئة تلعب دورا مهما في العديد من دول العالم، وذلك لما لها من أهمية في خلق مناصب الشغل وإنشاء ثروة من جهة وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة أخرى، وهذا ما جعل بلدان العالم ومن بينهم الجزائر التفطن لأهمية المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية وضرورة دعمها وتعزيزها من أجل استدامتها، والجزائر كغيرها من الدول تطبق برامج تأهيل المؤسسات الناشئة خاصة بعد التطور الذي شهده هذا النوع من المؤسسات على المستوى الدولي والتي أصبحت تحظى بمكانة جوهرية في أي نشاط إقتصادي، وذلك نظرا لمساهمتها الفعالة فيه وأن اهمال قطاع المؤسسات الناشئة يسبب فجوة حركية النشاط الإقتصادي،

إذ تسعى هذه الأخيرة لتحقيق أبعاد التنمية (البيئي، الإجتماعي، الإقتصادي) من خلال قدرتها على تحريك عجلة النشاط الإقتصادي دوليا ووطنيا، غير أن المؤسسات الناشئة وما لها من آثار إيجابية، ورغم ما تحققه من نتائج إلا انها تواجه العديد من التحديات التي تحول دون نجاحها وإستمرارها،

ومن خلال ما تم طرحه يمكن تحديد معالم الإشكالية التالية:

كيف تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة؟ وما واقع ذلك في الجزائر؟

أهداف الدراسة

- هدفت الدراسة إلى إستعراض وتعديد مختلف المفاهيم المتعلقة بمصطلحي المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة، إضافة إلى توضيح العلاقة بينهما من خلال تحديد دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مع الأخذ بعين الإعتبار التحديات والعراقيل التي تواجه ذلك.

- للإجابة على إشكالية الدراسة وبغية الإلمام بكافة الجوانب النظرية لمحاورها الرئيسية، تم إعتماد المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة محاور الدراسة دراسة وصفية، إضافة إلى منهج دراسة الحالة للإلمام بجوانب الجانب التطبيقي من الدراسة.

الدراسات السابقة

- دراسة منصف بن خديجة، عبيد وهيبة، بعنوان **"المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة"**، 2019: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المشاريع المقاولاتية في اقتصاديات الدول بصفة عامة، والمشاريع المقاولاتية البيئية بصفة خاصة، وأسفرت نتائج الدراسة على إبراز الدور الذي تلعبه المشاريع

البيئية المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة، مما أدى بالإهتمام المتزايد بها على المستوى العالمي والوطني؛

- دراسة مصطفى بورنان، علي صولي، بعنوان **"الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة: حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة"**، 2020: هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مدى مساهمة القروض المصرفية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة من أجل استدامتها وذلك من خلال التعريف بالمؤسسات الناشئة وتوضيح أهداف تمويلها، كذلك المشاكل والعوائق التمويلية وأسفرت نتائج الدراسة على العمل على إزالة المعوقات التشريعية والإدارية وإيجاد اطار قانوني ملائم لعملها، والتوسيع في إنشاء هيئات ضمان القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية لتمويل هذه المؤسسات؛

- دراسة العربي حجام، سميحة طري، بعنوان **"التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"**، 2019: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بمصطلح التنمية المستدامة بإعتبارها مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثروات الإقتصادية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وكذلك تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوائق التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، والعمل على إيجاد حلول لمعالجتها من خلال رسم معالم تنموية من طرف الحكومة الجزائرية؛

- دراسة زاوية رشيدة، بعنوان **"أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر"**، 2019: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمصطلح التنمية المستدامة وتوضيح أبعادها على المستوى الإقتصادي والبيئي والإجتماعي، وكذلك مؤشرات التنمية المستدامة، حيث أسفرت نتائج الدراسة على أن التنمية المستدامة في الجزائر تواجه العديد من المعوقات والتحديات، عملت الجزائر على تأطير سياسة اقتصادية لمواجهتها.

1- ماهية المؤسسات الناشئة start up

تم التطرق في هذا المحور إلى عموميات حول المؤسسات الناشئة، أهميتها، معايير تصنيفها ودورة حياتها

1-1 مفهوم المؤسسات الناشئة start up

دخلت المؤسسة الناشئة الآن المصطلحات الشائعة غير أن المصطلح نفسه غامض، وفي الواقع تعني كلمة"startup" بدء التشغيل أو البدء، وبعبارة أخرى تعتبر إنشاء كيان أو شركة، أما من الناحية العلمية فالمصطلح مرتبط بشكل أساسي بالشركة المبتكرة التي تعمل على جذب الأفراد والمستثمرين (Yahia, Mohammed, & Merrad, 2021, p. 3)، حيث

تعرف المؤسسات الناشئة start up بشكل عام على أنها مؤسسة جديدة يؤسسها المقاولون من خلال الجمع بين الأفكار التجارية و المصادر المالية (low & Macmillan, 1988, p. 4)، كما تعرف بأنها منظمة مؤقتة مصممة للبحث عن نماذج أعمال إقتصادية قابلة للتكرار والتطوير (aicha, 2021, p. 3).

وحسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات "الشركات الناشئة" و"المشاريع المبتكرة" و"حاضنات الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وحسب ما جاء في المادة 11: تعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير الآتية: (المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 2020/09/15، 2020، صفحة 11)

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني(8) سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

2-1 مميزات المؤسسات الناشئة start up

تتميز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات بمجموعة من النقاط الهامة وتتمثل في: (مصطفى و علي، 2020، الصفحات 3-4)

- مؤسسات حديثة العهد: إذ يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة وقولبتها غلى أنها مؤسسات ناشئة، ولكنها في الواقع ليست كذلك؛
- تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة؛
- مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، أي أن المؤسسة الناشئة هي التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة لذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على

الدهشة، وهذا يعني أن هذه الأخيرة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل من لأنها صغيرة، بل على العكس هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا؛

- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسات تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، حيث يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال؛

- مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن أمثلة هذه المؤسسات أماوزن، أبل، غوغل، مايكروسوفت...الخ

3-1 معايير تصنيف المؤسسات الناشئة start up

حدد الباحثين ثلاثة معايير رئيسية تساعد في تمييز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات الجديدة الأخرى وهذه المعايير هي (مفروم، 2020، الصفحات 7-8)

- **المؤسسة الناشئة، مؤسسة جديدة:** تستخدم معظم الدراسات حول المؤسسات الناشئة كلمة "جديدة" كمميز رئيسي لها، وهذه الكلمة تعني إنشاء مؤسسة جديدة تماما لم تكن موجودة سابقا كمؤسسة، وهذا المعيار يستثني المؤسسات التي أنشئت بإجراء تغييرات في الإسم أو الملكية أو الموقع أو الوضع القانوني، ويمكن الوصول إلى تاريخ إنشاء المؤسسات الجديدة بسهولة وذلك بالرجوع إلى سجلات السجل التجاري.

- **المؤسسة الناشئة، مؤسسة نشطة:** يرى الباحثين أن من المهم إضافة كلمة "نشطة" كمعيار ثاني، وبالتالي لكي تعتبر المؤسسة ناشئة ينبغي ألا تكون جديدة فحسب، بل ينبغي أن تنخرط في تجارة السلع و/أو الخدمات، ومن المهم استثناء المؤسسات غير النشطة أو الورقية التي لا توظف عمالا ولا تستثمر في رأس المال، من مجموع المؤسسات الناشئة في منطقة ما على الأقل لأغراض أبحاث التنمية الاقتصادية، حيث أن إضافة هذا المعيار كعامل تمييز سيغير من طريقة تحديد تاريخ إنشاء المؤسسات الناشئة الجديدة، إذ لا تبقى السجلات مصدر بيانات مناسب، بل يحدد تاريخ الإنشاء بتاريخ صرف أول راتب بدوام كامل لأول عامل من عمال هذه المؤسسة، يعاب على هذا الأسلوب في تحديد تاريخ الإنشاء أنه سيؤدي إلى عدم الأخذ بالإعتبار الأعمال التجارية المنزلية التي لا توظف عمالا بأجر.

- **المؤسسة الناشئة، مؤسسة مستقلة:** يمكن إنشاء مؤسسات جديدة من قبل مؤسس واحد أو مجموعة من المؤسسين ولكن هناك أيضا المؤسسات الجديدة التي أنشأتها شركات قائمة كفروع لها، وهنا وجب التمييز بين المؤسسات الجديدة التي تم إنشاؤها كفروع والمؤسسات الجديدة التي أسسها المؤسسون الأصليون والتي يرجح أن تقدم أفكارا جديدة إلى المنطقة، إن هذا التمييز يسمح استهداف الحوافز والدعم المقترحين للمؤسسة الناشئة التي تؤسس من رواد الأعمال بشكل مباشر، في حين يمكن للشركات التي لها فروع أن تستفيد من خطط الحوافز والدعم الأخرى التي تستهدف الشركات القائمة والناضجة التي تخطط للنمو في قطاعات محددة أو مناطق جغرافية محددة، ونستخلص مما سبق أنه يجب ألا تكون مؤسسة حديثة الإنشاء ونشطة فحسب، بل يجب أن تكون مستقلة أيضا حتى يتم اعتبارها مؤسسة ناشئة.

4-1 دورة حياة المؤسسات الناشئة start up

يمكن توضيح دورة حياة المؤسسات الناشئة من خلال المنحنى التالي والذي كان من تصميم Paul Graham

الشكل 1:دورة حياة المؤسسة الناشئة Startup

المصدر: (Paul, 2018)

من خلال الشكل السابق يتضح أن المؤسسات الناشئة تمر بخمس مراحل: (شريفة، 2018، الصفحات 5-6)

- **المرحلة الأولى:** وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة، وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة والسوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.
- **المرحلة الثانية: مرحلة الإنطلاق،** في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب ما يواجه المقاول في هذه المرحلة هو أن يجد من

يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وغالبا ما يلجأ المقاول إلى الأصدقاء والعائلة كمصدر أولي للتمويل أو للجوء للأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم حيث تكون درجة المخاطرة عالية، يكون المنتج في هذه المرحلة بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو**، يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة ويمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدا الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

- **المرحلة الرابعة: الإنزلاق في الوادي**، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

- **المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر**، يستمر المقاول في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ المؤسسة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

- **المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع**، في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ المؤسسة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

5-1 أسباب فشل المؤسسات الناشئة start up

يعود فشل المؤسسات الناشئة إلى عدة أسباب أهمها: (فاطمة و أحمد، 2020، الصفحات 5-6)

- **نقص الخبرة:** على الأشخاص الذيم يفكرون في البدء في المشروع أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون بالبدء فيه، فالخبرة تمثل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في تأسيس المؤسسة الناشئة وتعتبر نقص الخبرة من الأسباب القبلية للفشل.

- **الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي:** فالعديد من أصحاب المشاريع يهملون عملية التخطيط الإستراتيجي لإعتقادهم بعدم ضرورتها للمؤسسات الناشئة، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي

إعتياديا لفشل المؤسسة في البقاء والاستمرار، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يمكن للمؤسسة تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، حيث أن وضع الخطة الإستراتيجية يؤدي إلى تمكين صاحب المؤسسة أو المشروع من تقدير إمكانيات عمله، معرفة ما الذي يرغب به المستهلك، ما الذي يتمكن المستهلك من شراءه ومن هو المستهلك المستهدف، وبالتالي كيف يمكن جذبه والمحافظة عليه، بما في ذلك إختيار الموقع الملائم بحيث لا يجب أن يعود سبب الإختيار إلى وجود قطعة أرض أو محل شاغر، إنما يستدعي تفكيرا عميقا ما يشمل جاذبية السوق، رضا المستهلك، التكاليف، إمكانية التوسع...الخ، كما يسبق وضع الخطة دراسة تحليلية للبيئة الخارجية والأسواق والمنافسين والحاجات والرغبات، ومقارنة المتوفر في السوق من منتجات وخدمات مع الفكرة الخامة التي تتطلع للتجسيد.

- **الأسباب البعدية:** تظهر هذه الأسباب بعد تجسيد المشروع على أرض الواقع فترتبط غالبا بالموارد المالية، كيفية تحصيلها وتخصيصها، التحليل غير المعمق والمستمر للبيئة الداخلية والخارجية من قدرات إستراتيجية، حاجات ورغبات الأفراد المتغيرة واللامتناهية، قوة المنافسين، السياسات والقوانين الحكومية المتجددة، ضبابية الرؤية والرسالة، التماطل في تحقيق الأهداف...الخ. حيث أن فشل المؤسسات الناشئة يعود لتشوش فكرها الإستراتيجي أو غيابه، الأمر الذي إنعكس على إمكانية صياغة وتحديد رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة وبالتالي تشخيص السلوكيات الأخلاقية اللازمة لها، كذلك تجد الإدارة نفسها في مواجهة مشكلات متعددة لا تمتلك وضوحا فكريا لمعالجتها والتمييز بين الأهم والمهم في تحديد الأولويات، كما أنها تفتقر إلى الأسلوب المنهجي للتعامل مع المشكلات المطروحة أو التفكير بحلول إبداعية تطويرية، وقد يكون هذا ناتجا عن تفضيل الإدارات للحلول الجاهزة والسريعة بعيدا عن تشجيع المبادرات والإبداع.

2- مدخل نظري للتنمية المستدامة

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا كونه يتعلق بمستقبل الإنسان ومصيره، ما جعلها نقطة إهتمام للباحثين الإقتصاديين

2-1 مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة أولا يجب تعريف التنمية كمصطلح إقتصادي:

- تعريف التنمية: عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك

إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد (العربي و سميحة ، 2019، الصفحات 2-3).

- **تعريف التنمية المستدامة:** لقد استخدم مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى سنة 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (مراد، 2010، صفحة 3)، وحسب اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987 فإن التنمية المستدامة تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجاتها (سليمة و ساسية ، 2016، صفحة 2)، ويمكن القول أن التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط تلبيتها لإحتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير حاجاتها (ناجي، 2008، صفحة 2).

2-2 أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف ننضح فيما يلي: (الجودي ص.، 2016، صفحة 3)

- إحترام البيئة الطبيعية من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات الأفراد لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الإهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية؛

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها؛

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد باعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على إستخدامها بشكل عقلاني؛

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بإتباع أساليب تلائم إمكانيته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛

- تحقيق نمو إقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، لتصل في النهاية إلى تحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة؛

- ويمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة والمساواة، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتسعى أيضا إلى العمل على إستخدام تكنولوجيا أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة.

3-2 أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، فتشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي:

- **البعد البيئي:** يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها: الطاقة، التنوع البيولوجي، القدرة على التكيف، الإنتاجية البيولوجية، وتتمثل أهم الإهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء (كريم، 2010، صفحة 10).

- **البعد الإقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج، استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالإستهلاك وكذلك الشروع في تجسيد إستراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح، هذه النظرة أكدت من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992، والذي قرر أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الإقتصادية لا تتطلب التأكيد المطلق على الاعتبارات الاقتصادية، دون الأخذ بعين الإعتبار العدالة الإجتماعية، محاربة الفقر، حماية البيئة والموارد الطبيعية، ووفقا للبعد الاقتصادي فإنها تعمل على تطوير التنمية الاقتصادية بالأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد (رشيدة، 2019، صفحة 5).

- **البعد الإجتماعي:** تعتبر التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الإجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الاجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام بإختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد الإقتصادي والبيئي يرتبط بشكل كبير بالبعد الإجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد وتتمثل أهم عناصر البعد الإجتماعي في: المساواة في التوزيع، الحراك الإجتماعي والمشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات (رشيدة، 2019، صفحة 7).

4-2 دور المؤسسات الناشئة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

ينتج عن التوسع في إقامة المؤسسات الناشئة وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها، آثار اقتصادية وإجتماعية وبيئية، فكلما كان التوجه كان التوجه لهذا النمط مدروسا كلما تضاءلت سلبياته وتوسع نطاق إيجابياته، ويؤكد العلماء أن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد ليس المال او التكنولوجيا، إنما ذوي الأفكار الريادية والمبتكرة وأن أهم محرك للنمو الإقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار الإبتكارية الجديدة والمتميزة، وفي هذا الصدد يشار إلى أن دعم المؤسسات الناشئة له دور كبير في تعجيل التنمية المستدامة من حيث البعد الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، ونجاح إقامة المؤسسات الناشئة يحقق الأهداف التالية: (منصف و وهيبة، 2019، صفحة 8).

- على مستوى البعد الإقتصادي والإجتماعي للتنمية المستدامة

يمكن إستعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الإقتصادية والذي يتمثل فيما يلي:

* **زيادة الناتج المحلي:** تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناخا مناسبا للتجديد والإبتكار، مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أن إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أن المؤسسات الناشئة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة (الجودي م.، 2014- 2015، صفحة 44)؛

* **معالجة بعض الإختلالات الاقتصادية:** تعمل الأعمال الناشئة على معالجة الإختلال في انخفاض معدلات الإدخار والإستثمار ونظرا لإنخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من المؤسسات، كما تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها (رزيقة، 2020، صفحة 6)؛

* **تنويع الهيكل الصناعي:** تؤدي المؤسسات الناشئة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها، مما يعمل على إنشاء العديد من المؤسسات الناشئة التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الإستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها (نور الدين، 2020، صفحة 11)؛

* **خلق فرص عمل وإيجاد أسواق جديدة:** فالمؤسسين ينتمون للقطاع الخاص في قطاعات ومجالات الأعمال المختلفة التي تشمل الصناعة والخدمات وغيرها، وهذا ما يتيح الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم، وكذلك استغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق

- على مستوى البعد البيئي للتنمية المستدامة

والتي تعبر عن التزام إدارة المؤسسة بمراعاة الجوانب البيئية في عمليات في ممارسة نشاطها الإقتصادي، وذلك من خلال (منصف و وهيبة، 2019، الصفحات 10-11):

* **الإنتاج الأنظف:** يعرف على أنه التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع التلوث، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة، ومن أهم فوائد الإنتاج الأنظف: استرداد الموارد الطبيعية عوضا من إتلافها أو إهدارها، الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه، زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج، الإلتزام بالقوانين البيئية، والملاحظ لطريقة الإنتاج الأخضر أنها تضفي مجموعة من المراحل على طريقة الإنتاج العادية، بل أن دورة حياة المنتج ستكون مسؤولة اجتماعيا من خلال معالجة المدخلات والمخرجات بحيث لا تؤدي إلى هدر أو تلف بيئي؛

* **التسويق الأخضر:** بسبب تعرض التسويق الحديث إلى إنتقادات عديدة من حيث محاولة خلق حاجات اصطناعية وطموحات وقيم استهلاك مادية لا ضرورة لها، وعلى ضوء التطورات العالمية بدأت منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤوليتها الإجتماعية والأخلاقية في ممارساتها التسويقية، بدأ الإهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق الأخضر كمنهج يقدم حلول لتلك الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، ويتمحور حول الإلتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة

الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية للمؤسسة، وعليه فهو عملية تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة؛

* **إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها:** أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى، وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية أي أن المهم هو ليس ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلعا بدون نفايات؛

* **إعادة تشكيل مفهوم المنتج:** يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها، فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد إنتهاء المستهلك من إستخدامها، وخاصة المعمرة منها لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادتها إلى الصناعة مرة أخرى، أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير؛

* **وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة:** يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقة أو القريب منها، وهذا يعني أن سعر السلعة يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن كون المنتج أخضر؛

* **جعل التوجه البيئي أمرا مربحا:** لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة، خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا خاصة في المدى الطويل.

3- المؤسسات الناشئة، فرصة الجزائر للإنطلاق نحو التنمية المستدامة

3-1 قرارات الحكومة لدعم المؤسسات الناشئة

أعلنت الحكومة الجزائرية عن مجموعة قرارات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها على رأسها إنشاء صندوق إستثماري لدعمها، حيث تم تناول عرض حول آليات مساعدة المقاولاتية وقيودها وحدودها في تمويل المؤسسات الناشئة، كذلك الشروع في دراسة المقترحات المعبر عنها بخصوص إنشاء نظام جديد لتمويل هذه المؤسسات الفتية خلال مختلف مراحل نضجها، وتتمثل هذه القرارات في:(echorouk, 2020)

- إنشاء مجلس أعلى للإبتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الإستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية إقتصاد المعرفة؛
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لإقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات علاوة

على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستضفي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة؛

- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها ANPT، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

- تحويل قطب الإمتياز الجهوي التكنولوجي HUB للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة سوناطراك على مستوى حديقة الرياح الكبرى، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات من الإستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني؛

- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، والعمل على توسيعه إلى كامل التراب الوطني.

2-3 التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

المؤسسات الناشئة كغيرها من المؤسسات في البيئة الإقتصادية الجزائرية تواجه العديد من العراقيل والتحديات التي تحول دون إستمرارها ونجاحها، ومن بين هذه التحديات ما يلي: (skynewsarabia, 2020)

- غياب قانون خاص بالمؤسسات الناشئة؛

- الإجراءات البيروقراطية، وعدم مواكبة التشريعات والقوانين؛

- ضعف حصة الشباب من الصفقات العمومية والمحددة ب 20% فقط من قانون الصفقات العمومية 15/247؛

- مشاكل التمويل ودفع المستحقات (ضعف التمويل ونقص رأس المال المغامر للإستثمار؛

- التأخر التكنولوجي وعدم رقمنة أغلب القطاعات الاقتصادية، وعدم وجود نظام دفع إلكتروني حقيقي ومتطور.

رغم العوائق والتحديات التي واجهت المؤسسات الناشئة إلا أن هناك مؤسسات رفعت التحدي وحققت النجاح وكسبت الأرباح من بينها:(teyssir, 2021)

- واد كنيس: وهي شركة رائدة في مجال الإعلانات المبوبة؛

- شركة تارك غراف: وقد افتكت هذه المؤسسة الجائزة الأولى في الإبتكار للصحة الإلكترونية لمعرض أوفيسين أكسبو بمراكش؛

- شركة كايمو: وهي شركة تنشط في مجال التجارة الإلكترونية؛
- باتوليس: وهي أيضا شركة ناشطة في مجال التسويق الإلكتروني؛
- يسيير: وهي شركة تقدم خدمة عبر تطبيق أحدث ثورة في مجال النقل الحضري في الجزائر؛
- اشريلي: موقع لشراء وتوصيل المواد الغذائية.

3-3 الأنموذج الاقتصادي الجديد لمساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

حدد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في العام الأول من عهدته في موقع الإذاعة الجزائرية، أهم معالم الخطة الجديدة الممتدة عبر ثلاث مراحل إلى آفاق سنة 2024 من خلال النقاط التالية: (radioalgerie, 2021)

- النموذج الإقتصادي الجديد يقوم على تنويع النمو وإقتصاد المعرفة، ووضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة والناشئة، وتعطي الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطني؛
- تفعيل مليون مؤسسة مصغرة وناشئة بغرض تطوير النسيج الإقتصادي وجلب القيمة المضافة؛
- تطوير المؤسسات المصغرة والناشئة الناشطة في القطاعين الزراعي والصناعي، وإبتعاث مؤسسات ناشئة لتطوير برامج ومنصات لرقمنة المجتمع وأخرى لترقية الحلول المدمجة وتحسين الأنشطة والتمويل، وما يتصل بالذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الإبتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية ونقل المعرفة ورفع جودة ونوعية المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية؛
- تسهيل منح القروض ودعم المؤسسات الناشئة للإستثمار في إفريقيا؛
- جرد كل الثروات الوطنية الطبيعية غير المستغلة للرفع من الطاقات التصديرية، تعويضا عن أي نقص من عائدات المحروقات وحفاظا على حق الأجيال القادمة في هذه الثروة؛
- بناء صناعة وطنية حقيقية ضمن اقتصاد وطني حقيقي ومنتج، محددة الآجال واضحة المعالم والأهداف من خلال مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بترقية الإستثمار وإعادة تنظيم القطاع الإقتصادي العمومي التابع لها قصد إعادة بعثه وفصله تماما عن الخزينة العمومية كممول أساسي؛
- ترقية ودعم الأنشطة الإقتصادية القائمة على المعرفة، ذات القيمة التكنولوجية العالية، ودعم المؤسسات الصغيرة وتشجيع المؤسسات الناشئة التي يقودها أصحاب الشهادات من

الشباب ودعم وترقية دور قطاع البناء والأشغال العمومية لما له من دور محوري في دعم النمو الإقتصادي وامتصاص البطالة؛

- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وتوفير العقار والإستفادة من القروض والخدمات العمومية ذات الجودة، وإصلاح وعصرنة النظام البنكي والإدارة ومكافحة السلوك البيروقراطي؛

- مراجعة قواعد الدفاع التجاري من خلال إعادة النظر في الإتفاقات الإقتصادية والتجارية وإعادة توجيه الجهاز الدبلوماسي لخدمة المصالح الإقتصادية والتنموية الحيوية للبلاد، والذي تعزز باستحداث وكالة التعاون والتنمية التي ستمكن من تحسين ظروف ولوج المتعاملين الجزائريين إلى الأسواق الدولية، وخاصة الإفريقية وجلب الإستثمارات الأجنبية والترويج للسوق الجزائرية؛

- تجسيد خطة الإنعاش الإقتصادي الجديدة ستسمح بإزالة حالات إنسداد إستمرت طويلا، وهذه الخطة ستحافظ على الطابع الإجتماعي للدولة؛

- تنفيذ خطة الإنعاش وفق رزنامة زمنية تمتد على المدى القصير جدا بنهاية سنة 2020، والمدى القصير بنهاية سنة 2021، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024؛

- استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المصنعة محليا، قصد احتواء استنزاف احتياطي الصرف وترقية نسيج المؤسسات الوطنية مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتثمين القدرات البشرية المبدعة والمبتكرة بما في ذلك المتواجدة بالخارج؛

- التحضير للتحول الهيكلي للبيئة الإجتماعية الإقتصادية في سبيل تحقيق الفعالية والكفاءة الإقتصادية والإجتماعية، وتهدف إصلاحات وإستراتيجيات التنمية على المدى المتوسط إلى تنفيذ وإستكمال عملية الإنتقال اللازمة؛

- مراجعة قاعدة 51/49 وإلغاء حق الشفعة وإستبداله بالترخيص المسبق من الحكومة، مع إلغاء إلزامية اللجوء للتمويل المحلي بالنسبة للإستثمارات الأجنبية وإلغاء النظام التفضيلي لإستيراد مجموعات SLD/CKD؛

- إعادة تأهيل الخدمة العمومية وتوسيع القاعدة الضريبية وتعبئة الموارد ورقمنة الإدارة الضريبية، مما سيمح بمكافحة الإحتيال الضريبي بشكل فعال؛

- معالجة مسألة العقار الصناعي التي ظلت تشكل أحر القيود التي يواجهها المستثمرون بهدف ترشيد الإنتشار الإقليمي للتنمية الصناعية وإستغلال العقار الإقتصادي؛

- الإهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية والصناعات الغذائية وتثمين الموارد الصيدلية، من أجل ضمان الأمن الغذائي وتطوير صناعة حقيقية للأدوية.

الخلاصة

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا التعرض لأساسيات المؤسسات الناشئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مع الاخذ بعين الإعتبار المعيقات والتحديات التي من الممكن أن تحول دون نجاح هذه المؤسسات وإستمرارها، حيث أن نجاح هذه الأخير من شأنه تعزيز الأهداف التنموية، إذ يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى العمل على تحقيق الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية للتنمية، حيث عملت الجزائر كغيرها من الدول على تحقيق هذه الأبعاد من خلال الإعتماد على برنامج الإنعاش الإقتصادي، وعليه وبناءا على ماسبق تجدر الإشارة إلى مجموعة النتائج والمقترحات المتوصل إليها فيما يلي:

- تعتبر المؤسسات الناشئة بوابة الخروج من الإقتصاد الريعي في الجزائر؛
- تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق أبعادها الإقتصادية، الإجتماعية، والبيئية؛
- تسعى الجزائر إلى إطلاق برامج إقتصادية لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة؛
- قامت الجزائر من خلال النموذج الإقتصادي الجديد باطلاق مبادرة إستدامة التنمية الاقتصادية؛
- رغم المعيقات والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر إلا أن هناك شركات رفعت التحدي وواصلت الطريق نحو النجاح وتحقيق أهداف إقتصادية تنموية؛
- تشجيع ودعم الشباب المبتكر أصحاب المشاريع المقاولاتية الناشئة؛
- وضع إطار قانوني يوضح طريقة عمل المؤسسات الناشئة واستدامتها في الجزائر؛
- ربط المؤسسات الناشئة بتحقيق الأهداف الإقتصادية التنموية؛
- تشجيع مبادرة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة الجزائرية لسنة 2021.

قائمة المصادر والمراجع

1. echorouk. (2020, mars 2). Consulté le juillet 26, 2021, sur echoroukonline.com : www.echoroukonline.com
2. skynewsarabia. (2020, october 8). Consulté le jeuillet 26, 2021, sur skynewsarabia.com: www.skynewsarabia.com
3. radioalgerie 25) .juin, 2021 27 تاريخ الاسترداد .(juillet, 2021 ،radioalgerie: www.radioalgerie.dz
4. teyssir. (2021, juin 1). Consulté le juillet 25, 2021, sur teyssir.com: www.teyssir.com
5. aicha, b. (2021, 01 31). start-up et écosystème d'accompagnement en Algérie. annales de l'unversite de bechar en science economiques, 07(03), p. 03.

6. low, M., & Macmillan, l. (1988, jun). Entrepreneurship, past research and futur challenges. journal of management, 14(02), 04.
7. Paul, G. (2018, 02 06). stages of evolution of a startup journey. Retrieved 07 24, 2021, from https://medium.com/@arpiit/stages-of-evolution-of-a-startup-journey: https://medium.com
8. Yahia, D., Mohammed, D., & Merrad, R. (2021, juin 03). la startup en Algerie: Caractéristiques et Obligations. revue d'xecellence pour la recherche en économie et en gestion, 05(01), p. 3.
9. المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 2020/09/15. (2020).
10. برودي مفروم. (31 جانفي، 2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع والمأمول. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)، الصفحات 7-8.
11. بلقوسمي فاطمة، و بن يوسف أحمد. (03 ديسمبر، 2020). أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة startup في الجزائر -دراسة تحليلية -. مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، 02(01)، الصفحات 5-6.
12. بن حسين ناجي. (2008). التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الإنتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد. مجلة الإقتصاد والمجتمع(5)، صفحة 2.
13. بن حليمة سليمة، و خضراوي ساسية . (سبتمبر، 2016). واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة دفاتر بوادكس(06)، صفحة 2.
14. بن خديجة منصف، و عبيد وهيبة. (31 ديسمبر، 2019). المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة - عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة -. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 03(04)، صفحة 8.
15. بوالشرش نور الدين. (7 أوت، 2020). المقاولاتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، 2(1)، صفحة 11.
16. بوالشعور شريفة. (1 ماي، 2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups: دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، 04(02)، الصفحات 5-6.
17. بورنان مصطفى، و صولي علي. (21 ماي، 2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة). مجلة دفاتر اقتصادية، 11(1)، الصفحات 3-4.
18. حجام العربي ، و طري سميحة . (28 فيفري، 2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 06(02)، الصفحات 2-3.
19. زاوية رشيدة. (01 نوفمبر، 2019). أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، 20(01)، صفحة 5.
20. زرمان كريم. (جوان، 2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، صفحة 10.
21. صاطوري الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث(16)، صفحة 2.
22. محمد علي الجودي. (2014- 2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
23. مخوخ رزيقة. (26 سبتمبر، 2020). المقاولاتية كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 4(2)، صفحة 6.
24. ناصر مراد. (جوان، 2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل(26)، صفحة 3.